مجلة كليّة

الدعوة الإسلامية

مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكمة - تصدر سنويًا

العدد
السادس عشر
1999

1429 من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1999 إفرنجي

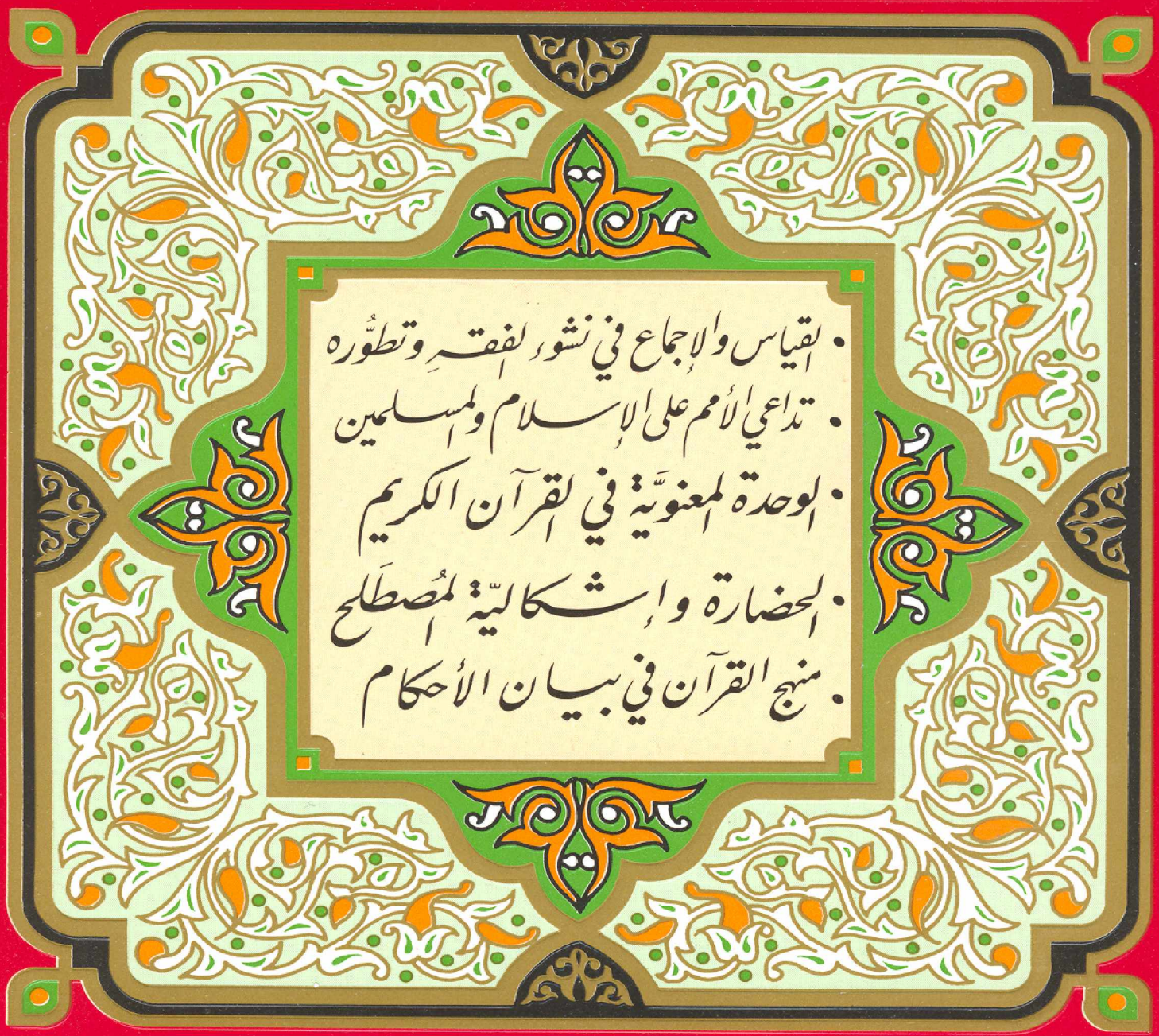

المحاولات النقدية للمعجمات القديمة والحديثة

د. محمد علي الرديني
جامعة ناصر ـ الخمس

تمهيد:

نهدف من هذا البحث إلى إيجاد محاولات نقدية وتقويمية بين شتى المدارس المعجمية[1]، بغية الوصول إلى النقاط التي التقت فيها، والتي اختلفت

(1) لقد مرّ المعجم العربي في تطوره بأربع مدارس اتّبعها المعجميون في ترتيب المواد بحسب هذه المعجمات، وهي:
1 ـ مدرسة التقليبات الصوتية ونظام التقليبات.
2 ـ مدرسة الألفبائي بحسب الحرف الأول والثاني مع الاحتفاظ بنظام الأبنية.
3 ـ مدرسة القافية «الهجائي» بحسب الحرفين الأول والأخير، وتسمى طريقة الباب والفصل.
4 ـ مدرسة النظام الألفبائي بحسب الحرفين الأول والثاني بعد تجريد الكلمة من الزوائد.
انظر المعجمات العربية ـ دراسة منهجية، د/ محمد علي الرديني.

فيها، ونجد أن أكثر أصحاب المعجمات العربية قد نقل بعضهم عن بعضهم الآخر، وتأثر بعضهم ببعض، ولم يكن لديهم من الوسائل ما ييسر عليهم الإحصاء والحصر.

«ونحن حين نستعرض جهود اللاحقين من مؤلفي المعاجم، نرى أنها كانت تؤسس على جهود من سبقوهم، ونلحظ أن ما زادوه من مواد أو كلمات، إنما عثروا عليها عن طريق المصادفة في نصوص شاردة، أو سمعوه مصادفة من بعض الأعراب، ولذلك تكاد تتفق أو تتحد المعاجم في شرحها وتفسيرها لمعاني الألفاظ»[2].

«وهنا نسوق مثلاً لذلك الاتفاق أو الاتحاد بين المعجمات القديمة في معنى كلمة معينة، مثال ذلك كلمة (الرعاف)، فقد جاء في شأنها بمعجماتنا القديمة النصوص التالية التي رتبناها ترتيباً تاريخياً»[3].

الجمهرة لابن دريد	تهذيب اللغة للأزهري	الصحاح للجوهري	لسان العرب لابن منظور	القاموس المحيط للفيروز أبادي
رعف الرجل يرعَف يرعُف، رعفاً. والاسم الرعاف. الرعاف: الدم والرعاف الدم بعينه، وأصل الرعف، التقدم من قولهم:	. . . وقيل للدم الذي يخرج من الأنف: رعاف يسبقه علم الرعاف . . . وقال الليث: الراعف أنف الجبل، جمعه الرواعف.	الرعاف: الدم الذي يخرج من الأنف، وقد رعف الرجل يرعَف ويرعُف، ورعُف بالضمة لغة ضعيفة. . . . والراعف: الفرس الذي يتقدم الخيل،	الرعف: السبق. . . . ورعفه يرعفه رعفاً: سبقه. . . والرعاف دم يسبق من الأنف. رعف يرعَف ويرعُف ورعُف ورعيفَ.	رعف كنصر ومنع وكرم وعنى وسمع: خرج من أنفه الدم رعفاً ورعافاً كغراب. والرعاف أيضاً: الدم بعينه. ورعف الفرس كمنع ونصر:

(2) دلالة الألفاظ، د/ إبراهيم أنيس، ص248.

(3) المصدر نفسه، ص248 ـ 251.

الجمهرة لابن دريد	تهذيب اللغة للأزهري	الصحاح للجوهري	لسان العرب لابن منظور	القاموس المحيط للفيروز أبادي
فرس راعف: أي متقدم فكأن الرعاف دم سبق فتقدم!.	والرعف: طرف الأرنبة. أبو عبيدة والأصمعي: رعف كمنع ونصر. أبو حاتم عن الأصمعي رعف كمنع ونصر ولم يعرف رَعَفَ في فعل الرعاف.	والراعف: طرف الأرنبة وأنف الجبل.	قال الأزهري: ولم يعرف رُعِفَ ولا رعُف في فعل الرعاف. قال الجوهري: ورعُف بالضم لغة فيه ضعيفة الفرس يتقدم الخيل، والراعف طرف الأرنبة ... والراعف: أنف الجبل.	سبق: والراعف: طرف الأرنبة وأنف الجبل والفرس يتقدم الخيل.

ونظرة من خلال هذه النصوص نجد الشبه بينها واضحاً، فنراهم جميعاً قد أجمعوا على (الرعاف) يراد به الدم يخرج من الأنف، والراعف، الفرس الذي يتقدم الخيل، ولم يوصف بأنه الدم حين يسيل من الأنف، أو الفرس حين يتقدم الخيل، ولم يصفه أحدهم بأنه الجزء البارز من مقدمته، وقالوا جميعاً: بأنه طرف أرنبة الأنف[4].

المحاولات النقدية للمعجمات القديمة

لقد تجلت أخطاء اللغويين في مصنفاتهم اللغوية الأساسية، وهي المعجمات العامة التي أنشئت لحفظ اللغة وتهذيبها، ففي المعجمات القديمة طائفة كبيرة من الأخطاء، يمكن أن نقسمها على صورتين[5]:

(4) دلالة الألفاظ، د/ إبراهيم أنيس، ص251 بتصرف، والمعجمات العربية دراسة منهجية، د/ محمد علي الرديني، ص187، ط1، مطابع عصر الجماهير بالخمس.

(5) المعجم العربي، د/ حسين نصار، 2/ 748 ـ 759.

الأولى: في المنهج

1 ـ عدم الالتزام بالمنهج:

يغلب أن يعمد من يتصدى لتأليف معجم إلى تصديره بمقدمة يبين فيها دوافعه إلى التأليف، أو الغاية التي يتوخاها منه، كما يغلب في من يصدر مؤلفه بمقدمة أن يحدد المنهج الذي سيسلكه في أبحاثه، والقواعد التي سيعتمدها، أو الأسس التي سيبني عليها مؤلفه، وفي بعض الأحيان يفتقد القارىء إيضاحاً لخطة المؤلف في المقدمة، ولكنه لا يلبث إلا قليلاً حتى يطلع عليها مشاراً إليها بين سطور الكتاب، أو في هوامشه، أو مستفادة ضمناً في التزام المؤلف عليها[6].

وإذا كان من عيوب التأليف ألا يلتزم المؤلف بما خطط لنفسه، أو صرح بأنه سيلتزم به، أو بما قرر قاعدته الصحيحة، فإن عدم الالتزام هذا في تأليف المعاجم يعد من الأخطاء الكبيرة[7].

نذكر منه ما قاله الزبيدي (ت 1205هـ) صاحب تاج العروس وهو يشرح مقدمة مصنف (القاموس المحيط) للفيروز أبادي (ت 817هـ) تعليقاً على قوله: (وها أنا أقول): (قال شيخنا: المعروف بين أهل العربية أن (ها) الموضوعة للتنبيه لا تدخل على ضمير الرفع المنفصل الواقع مبتدأ، إلا إذا أخبر عنه باسم الإشارة، نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾[8]، و﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[9]. فأما إذا كان الخبر غير إشارة فلا، وقد ارتكبه المصنف غافلاً عن شرطه، والغريب أن اشترط ذلك في آخر كتابه لما تكلم عن (ها) وارتكبه ها هنا، وكأنه قلد في ذلك شيخه العلامة جمال الدين بن هشام (ت 761هـ)، فإنه في (مغني اللبيب)[10] ذكرها ومعانيها واستعمالها على ما حققه النحويون، وعدل عن ذلك فاستعملها في كلامه في مثل المصنف، فقال: «وها أنا بائح بما أسررته».

---

(6) المعجم العربي بين الماضي والحاضر، د/ عدنان الخطيب، ص65.

(7) المصدر نفسه، ص65 ـ 66.

(8) سورة آل عمران، الآية: 119.

(9) سورة آل عمران، الآية: 66.

(10) مغنى اللبيب، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، 2/ 349.

2 ـ التصحيف:

ومما يؤخذ على معاجمنا جميعها التصحيف، وبخاصة أن الكتابة العربية لا تبين نطق الحروف التي ترسمها، وتحتاج إلى إشارات مضاعفة لإبانة ذلك، فالألفاظ بغير هذه الإشارات من الممكن أن تقرأ على عدة أوجه، ومن الممكن ألا تقع هذه الإشارات المضاعفة في موقعها الصحيح بسبب إهمال الكاتب أو تعبه، فتسبب الخطأ.

ولم يأبه أصحاب المعجمات الأول لدفع هذا الخطر من كتبهم، حتى جاء أبو علي القالي (ت 356هـ) فضبط ألفاظه في (البارع) بالعبارة.

3 ـ عدم فهم الغرض من المعجمات:

لما أراد أصحاب المعجمات أن يجمعوا اللغة، جمعوا غريبها ونادرها ولغاتها، فمنهم من أطال ومنهم من اختصر، وجمعوا معها معارف العرب أو النواحي المختلفة من الثقافة العربية، حتى أصبحت معجماتنا كبرج بابل تحوي من كل صنف لوناً، تختلط فيه الأصناف اختلاطاً عجيباً.

وقد تركز عدم الفهم من المعجمات عندهم في نقطتين أساسيتين وهما:

النقطة الأولى: في جمع اللغة، فنجد ابن دريد (ت 321هـ) مثلاً في كتابه الجمهرة، وقد جمع جمهور الكلام فأتى بما لم يعرفه عرب الشمال إلا من أبعد منهم في الجنوب قاصداً بتجارته (اليمن)، وتأتي بما لا يدور على ألسنة عرب الشمال إلا قليلاً، أو على ألسنة قبائل متفرقة منهم، فكان من النوادر.

النقطة الثانية: الإطالة في المواد: فنجد أن أصحاب المعجمات القديمة أطالوا فحشوا كتبهم بالأعلام العربية والأعجمية وأسماء الأماكن والقصص والخرافات والمفردات الطبية والمصطلحات الغربية، حتى مصطلحات ضرب الرمل والأمور الأجنبية من الإسرائيليات والروميات والهنديات، والمشتقات القياسية وما يمكن الاستغناء عنه.

4 ـ عدم الشمولية في جمع مفردات اللغة:

على الرغم من رغبة أصحاب المعجمات القديمة في جمع اللغة، فإننا

نلاحظ أن هذا النوع من اللغة ليس فيه إلى اليوم ما هو جامع بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة.

الثانية: القصور

ومن أسباب القصور:

1 ـ النظرة إلى اللغة نظرة ناقدة لا جامعة:

لم يحاول أحد من أصحاب المعجمات أن يجمع اللغة العربية بجميع لهجاتها، أو لهجة معينة منها في معجمه، إنما حاول كل منهم أن يقتصر على الفصيح الصحيح، تميز بينها عن غير الفصيح، لذلك فقد قسموا القبائل العربية إلى قبائل فصيحة يعتد بلغتها، وأخرى غير فصيحة لا يعتد بها، واعتمدوا في تقويمهم على النص القرآني، واللهجات العربية ولغة الشعر.

واختلف العلماء في أسماء القبائل التي يحتج بها بعض الاختلاف، ولكنهم أجمعوا على أنهم تركوا لغات كثيرة من القبائل، فالعربية التي دونها أصحاب المعاجم، عربية خاصة لم يتكلمها إلا قبائل قليلة من شبه الجزيرة الفسيحة الأرجاء، وهي التي سميت (العربية الفصيحة)، أما العربية العامة فقد فقدت منّا إلى الأبد فيما يبدو[11].

2 ـ إهمال المُوَلَّد وعدم عدِّه من اللغة:

نتيجة لإهمال أصحاب المعجمات القديمة للمولَّد، وعدم عده من اللغة، فقد ضاع علينا الكثير من الألفاظ والمعاني التي ابتكرها العباسيون للمظاهر والحضارة الجديدة التي عاصروها، الأمر الذي جعل اللغة لا تساير ركب الحياة، ما أدى إلى اتهامها بالتحجر[12].

وقد حصر علاج هذا القصور الدكتور حسين نصار[13] في أمرين حيث

---

(11) المعجم العربي، د/ حسين نصار 2/ 753.

(12) المصدر نفسه، 2/ 753 بتصرف.

(13) المعجم العربي، د/ حسين نصار 2/ 753، ومجلة المجمع اللغوي 6/ 87.

قال: «وما أهمله أصحاب المعاجم من ألفاظ الأدباء والعرب الذين يستشهد بكلامهم في عرفهم، فإننا نستطيع أن نجمع قدراً كبيراً منه حين نحقق دواوين الشعر ومجاميع الأدب، ونبرزها في صورة علمية معتمدة، وربما استطعنا أن نصل إلى معاني كثير منها من السياق الذي وردت فيه أيضاً، أما ما لم يرد منه في أقوال الأدباء، فلا موضع للأسى عليه، فما وصل إلينا أكثر من حاجتنا.

وأما المولد فهو الأمر الذي اختلفت فيه آراء الباحثين اختلافاً كبيراً، ربما يمثله هذا النقاش الطويل الذي دار بين الدكتور أحمد أمين والشيخين محمد الخضر حسين وإبراهيم حمروش في المجمع اللغوي، إذ ذهب الأول إلى أن «اللغة العربية لغتنا، فيجب أن تخضع لحياتنا، تنمو بنمونا وتسير مع زمننا وزمن من يأتي بعدنا، لا أن تخضع حياتنا لها، ويجب أن تسايرنا في تقدمنا وتكون أداة طَيِّعَةً لتطورنا، لا أن تقسرنا على أن نرجع إلى الوراء، ونعيش عيشة القرون الوسطى، ونظرة واحدة إلى تاريخ اللغة العربية تبين لنا مدى الخطر الذي يحيط بنا، وهو يتلخص في أن جماعة من العلماء في صدر الدولة العباسية ساحوا بين قبائل العرب يأخذون منهم مفردات اللغة، وكان برنامجهم ألا يأخذوا عن حضري ولا عن عمن خالط الحضريين من أهل التخوم، وكلما أمعنت القبيلة في البداوة كانت أولى بالنقل عنها، وهم من غير شك يشكرون، ولكن موضع الخطأ فيهم أنهم قرروا أن اللغة العربية ليست إلا هذا الذي جمعوه».

ونحن نأخذ ـ إذن ـ على أصحاب التصنيف المعجمي هذا المنهج الذي سلكوه في جمع المادة المعجمية، حيث إنهم لم يتجاوزوا بالمادة المجموعة حداً زمنياً معيناً، هو عصر الاحتجاج، ثم أهملوا ما بعد ذلك من ألفاظ الحضارة والمبتكرات المحدثة التي شهدها العصر العباسي على امتداده، وأن هذه المعجمات على الرغم من اتساعها وتعدد أجزائها تعنى بإثبات الألفاظ القديمة، بما فيها الغريب والموات.

3 ـ النظم التي اتبعتها في تقسيمها وترتيب أبوابها وفصولها:

ومما يزيد تلك الشكوى حدة، ألا يوجد معجم واحد كبير يسير على

حروف ألف باء من أول الكلمة إلى آخرها كما فعلت المدرسة الحديثة[14]، ويتصل بذلك الاضطراب الشديد الذي اعترى أصحاب المعجمات العربية في وضع كثير من المفردات، بسبب مراعاتهم لبعض الأحكام الصرفية وخاصة الاشتقاق، وأصالة الحروف وزيادتها.

فقد أرغمهم هذا على تكرير كثير من الألفاظ التي اختلف الصرفيون في أصلها الذي اشتقت منه، وادَّعى كل منهم لها أصلاً، وغلَّط بعضهم بعضاً، وعلى إيراد بعض الألفاظ في مواضع لا تخطر على بال الباحث، ومن أجله ألفت المعاجم[15].

فمثلاً، الرباعي المضاعف الذي عدّه الكوفيون مشتقاً من الثلاثي، وتبعهم في ذلك بعض أصحاب المعاجم، وعده البصريون مادة أصلية فأورده بعض أهل المعاجم بمواضع خاصة به[16].

4 ـ اضطرابها داخل المواد:

إذا كانت المعجمات قد اضطربت في أبوابها وفصولها وموادها، فإن اضطرابها في داخل المواد أشد وأعظم، فلا نجد رعاية لأي شيء، فنجد معظم هذه المعجمات لا يسير على نظام ثابت في ترتيب معاني الكلمة وتنظيم طوائفها.

فيخلط بين المعنى الحقيقي منها والمجازي، وبين القديم والجديد، كما يخلط بين معانيها في مختلف اللهجات العربية، ومن ثم جاءت مضللة في كثير من المواطن.

وقد تبدأ المادة بالفعل أو الاسم، أو الصفة، أو ما إليها من دون سبب، وهذا الخلط في الترتيب يرغم الباحث على أن يقرأها كلها مهما طالت، حتى

---

(14) المعجم العربي، د/ حسين نصار 2/ 752.

(15) المعجم العربي، 2/ 752.

(16) المصدر نفسه، د/ حسين نصار 2/ 752، والمعجمات العربية دراسة منهجية، د/ محمد علي الرديني، ص193.

يستطيع أن يشعر بالاطمئنان إلى معرفة جميع معاني اللفظ التي يبحث عنها.

5 ـ سوء تفسير المواد:

أكثر أصحاب المعجمات القديمة خاصة لا يلتزمون بأن يوضحوا أبواب الفعل ومصادره، والمتعدي منه واللازم، وبم يتعدى اللازم، والمفرد من الأسماء والصفات وجموعها؟، والمعرب وأصله؟، وكيف دخل إلى العربية؟ ومتى كان ذلك؟ وما عراه من تغييرات؟[17].

ويتمثل سوء تفسير هذا التقليد بأن ليس هناك مؤلف وضع معجماً إلا نقل تفسير من قبله، فمثلاً تفسيرات الخليل بن أحمد، والأصمعي، وأبي زيد للألفاظ باقية كما هي من دون تغيير.

وفي التفسيرات الدورية التي قد تنفع في معاجم المترادفات ولا تنفع في المعاجم العامة، التي لا بد فيها من التفسير بالشرح لا بالمرادف وفي عدم التفسير البتة، اتكالاً على الشهرة، أو الاكتفاء بأنه معروف حتى ضاعت علينا أمور كثيرة كان يعرفها القدامى ولا نعرفها نحن[18].

6 ـ عدم إقرار الكلمات المرتبة إلى أصولها المجردة:

لقد تنبّه أحد المستشرقين المحدثين إلى أصالة المنهج الذي اتبعه مصنفو المعجمات العربية القدامى، وانتقد المحاولة التي قام بها بعض العاملين في هذا المضمار، حتى أتى بمعجم يرتب الكلمات دون إعادتها إلى أصولها المجردة راغباً ـ فيما يبدو ـ في متابعة التصنيف الغربي، يقول (هنري فليش): «يبدو أن العرب منذ بدأوا بكتاب العين للخيل نظموا من تلقاء أنفسهم ثروتهم اللفظية تبعاً للأصول، وكان هذا بفضل تأملاتهم الخالصة في اللغة، أي إنهم اتجهوا اتجاهاً اشتقاقياً، ولكن هذه كانت هي الطريقة الوحيدة الخالصة للعمل، التي تتفق مع احترام اللغة العربية، فالمعجم الذي ينتهج في ترتيبه طريقة أبجدية خالصة

---

(17) المعجم العربي، د/ حسين نصار 2/ 758.

(18) المصدر نفسه 2/ 759.

بالنسبة إلى كل كلمة، إنما يحطم جميع ما يتولد طبيعياً عن الكلمات، وهو بذلك يحطم اللغة ويسحقها»[19].

وبالإضافة إلى ما ذكرناه من نقد للمعجمات القديمة لا بد لنا من التنويه إلى نقطة مهمة جداً، فالقدامى من أصحاب المعجمات خلطوا بين المعجمات ودائرة المعارف العامة خلطاً عجيباً، ولم يميزوا بينها.

والفرق واضح بين النوعين، فـ (المعجمات لتفسير الألفاظ، ودائرة المعارف لوصف الأشياء، لا يصف المعجم منها الأشياء إلا ما لا بدَّ منه إبرازاً لدلالة اللفظ واستعمالاته، ولا يعنى بهذا الوصف إلا بالقدر اللازم لهدفه هذا، كذلك لا تشترك مفردات النوعين، فالمعجمات تحتوي على أصناف الكلام جميعها من أسماء وأفعال وحروف، ولا تعنى من الكلام إلا بما ينتمي إلى اللغة التي تؤلف فيها، فالمعجم العربي يعنى باللفظ العربي، أو ما يتكلم به العرب، والمعجم الفرنسي كذلك، وهلم جرا. أما دائرة المعارف فتعنى بالأسماء الخالصة وحدها، أي الأسماء والأشياء والأفعال دون أن تتقيد بلغة معينة ولكن قدماءنا خلطوا بين النوعين، وحملوا معاجمهم كثيراً من الأمور البعيدة عن ميدانها)[20].

7 ـ غموض العبارة:

إن الباحث الذي قد يرجع إلى المعجم ليبحث عن معنى كلمة ما، ربما يجد هذه الكلمة مفسرة بلفظ، أو عبارة أكثر غموضاً، وأشد غرابة من الكلمة نفسها، ولنا فيما جاء في تفسير لسان العرب لكلمة (سيكران) مثل على ذلك.

فقد جاء في اللسان ما نصه:

«والسيكران: نبت، قال:

وشفشف حر الشمس كل بقية من النبت إلا سيكراناً وحلبا

---

(19) العربية الفصحى، هنري فليش، ص191.

(20) يراجع المعجمات العربية ـ دراسة منهجية، د/ محمد علي الرديني، ص185 وما بعدها.

قال أبو حنيفة: السيكران مما يدوم خضرته القيظ كله، قال: وسألت شيخاً من الأعراب عن السيكران فقال: هو السخر، ونحن نأكله أي أكل، وقال: «وله حب أخضر كحب الرازيانج»، ففي هذا التفسير يواجه الباحث كلمات مماثلة في غموضها، وغرابة معناها للكلمة المطلوب توضيحها، وربما كانت أكثر غموضاً، وأشد غرابة، فالكلمات: شفشف، حلب، السخر، الرازيانج، كلها كلمات غير مألوفة، وهي ذاتها تحتاج إلى تفسير، وحتى قوله: «السيكران نبت»، أو هو «مما تدوم خضرته القيظ كله»[21] يعد تعريفاً قاصراً وغامضاً، لأنه لا يحدد معنى كلمة السيكران، فهناك أنواع كثيرة من النبات تدوم خضرتها في القيظ، وليس السيكران وحده، ولا يقتصر وجود مثل هذه التفسيرات الغامضة على المعجمات العربية القديمة، وإنما نجدها حتى في المعاجم الحديثة[22].

إن الباحث أمام هذه التفسيرات يقع بين أمرين: إما أن يصاب بالإحباط أو الملل والحيرة، فينصرف عن المعجم، ويعزف عن البحث عن معنى الكلمة، فتبقى هذه الكلمة في ذهنه من دون تفسير ومن دون مدلول، أو أنه يلتقط كلمة من الكلمات المترادفة الواردة في المعجم كيفما اتفق، وعلى الشكل الذي وردت فيه، وإن لم يتضح لها مفهوم في ذهنه، بغية تلبية الطلب وسد الحاجة، فتصبح هناك كلمتان خاليتان من المعنى في ذهنه بدلاً من كلمة جوفاء واحدة.

المحاولات النقدية للمعجمات الحديثة

هناك ظاهرة عامة واضحة في المعجمات العربية، وهي أن المتأخرين اعتمدوا على السابقين لهم عامة إلى حد بعيد، وعلى الرغم من ذلك فقد كان هناك تمييز في المعجمات، ولكن الروح العامة كانت روح التقليد.

فقد ألّف بعض علماء العصر الحاضر معجمات حديثة، وهي محاولات

---

(21) لسان العرب 2/ 2049، طبعة دار المعارف.

(22) المعجم العربي، بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، رياض زكي قاسم، ص272 ـ 274.

لإظهار القديم في ثوب جديد، دون أن تضيف شيئاً جوهرياً إلى تلك القاعدة، فهي «لا تكاد تمتاز عن المعجمات القديمة إلا في حسن التنسيق ونظام الترتيب، واستخدام بعض وسائل الإيضاح، كرسم ما تدل عليه الكلمات من حيوان أو نبات أو جماد، وتعرضها أحياناً إلى بعض المصطلحات الحديثة في العلوم والفنون والصناعات. . . وما إلى ذلك»[23].

ويجب على من يتصدى لصنع معجم حديث، أن لا يأخذ من المعجمات القديمة كل ما فيها من مفردات لغوية، بل عليه أن يختار منها ما يتلاءم مع المنطق اللغوي السليم، وبهذا يتجنب كثيراً من المتناقضات والأخطاء التي وقع فيها أصحاب المعجمات القديمة[24].

رصد العيوب:

وكان للدكتور عدنان الخطيب جهد رائع في مقالاته (نظرات في المعجم الوسيط) التي نشرها في حلقات متتابعة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق[25]، ثم استخلص منها تصنيفاً لعيوب المعجم العربي الحديث، أودعه كتابه «المعجم العربي بين الماضي والحاضر»[26]، فقال: في ضوء تتبعاتي لعيوب أفضل محاولة معجمية في هذا العصر، محاولة مجمع اللغة العربية في (المعجم الوسيط) أستطيع أن أصنف أهم العيوب التي وقع فيها أكثر من تصدى لتأليف معجم لغوي في مجموعات[27].

وكانت المجموعات على هذا النحو:

الأولى: عدم الالتزام بالمنهج الذي يأخذ المصنف به نفسه في مقدمته

سبق أن قلنا إنه يغلب أن يعمد من يتصدى لتأليف معجم إلى تصديره بمقدمة يبين فيها دوافعه إلى التأليف، أو الغاية التي يتوخاها منه، كما يغلب

---

(23) فقه اللغة، د/ علي عبد الواحد وافي، ص294.

(24) المعجمات العربية ـ دراسة منهجية، د/ محمد علي الرديني، ص197.

(25) مجلة مجمع اللغة العربية، 38، 169 ـ 172 سنة 1383هـ/ 1964م.

(26) المعجم العربي بين الماضي والحاضر، د/ عدنان الخطيب، ص64 ـ 88.

(27) المصدر نفسه، ص64 ـ 65.

فيمن يصدر مؤلفه بمقدمة أن يحدد فيها المنهج الذي سيسلكه في أبحاثه.

وإذا كان من عيوب التأليف ألا يلتزم المؤلف بما خطط لنفسه أو صرح بأنه سيلتزم به، أو بما قرر قاعدته الصحيحة، فإن عدم الالتزام هذا في تأليف المعاجم من الأخطاء الكبيرة التي يجب أن يتنزّه عنها أي معجم حديث.

الثانية: عدم الالتزام بالصورة الإملائية الواحدة للكلمة الواحدة

وهذا من أكبر عيوب المعجم الحديث، حيث إنه يعني أن الكلمات التي تصح كتابتها بأكثر من صورة إملائية واحدة، لا يصح أن ترى في معجم لغوي على أكثر من صورة واحدة، إذا ما ترددت بين سطوره أكثر من مرة، أما إذا لم يكن من سبيل إلى ترجيح صيغة على صيغة أخرى من حيث القواعد اللغوية، أو من حيث غلبتها في الشيوع عند جمهرة الكتاب، أو وجدت ضرورة من لغة أو تاريخ للاحتفاظ بالصيغتين، وأريد إثبات الصورتين الإملائيتين في المعجم، فيجب اختيار إحداهما ووضعها بين قوسين، كلما ذكرت الصيغة الأولى.

فمثلاً، رسمت في (المعجم الوسيط) الكلمات التالية: (أوروبة، وإفريقية، وأمريكة) بالتاء المربوطة عند التعريف بها، بينما جاء رسمها في تعريفات كثيرة الأنواع من النباتات أو الحيوانات تارة بالتاء المربوطة وأخرى بالألف، وكذلك جاءت (أستراليا) في كثير من المواضع بالألف، بينما جاءت (سيبيرية) في مواضع أخرى بالتاء المربوطة.

الثالثة: النقص في الإحالة

من أهم صفات المعجم الحديث، أن يكون حسن الترتيب دقيقاً في إحالة القارىء من المادة التي تكشف عنها إلى حيث يجد ضالته في المعجم، أو إلى حيث يوسع معلوماته من مادة أخرى تربط بتلك المادة برباط ما، أو إلى رسم يوضح له حقيقة الشيء الذي يبحث عنه، فإذا تم هذا بعناية ودقة، أمكن تجنب تكرار أي تعريف بسبب تعدد الأسماء أو اختلاف الصيغ، أو صعوبة معرفة موضع العثور على الكلمات الدخيلة أو الغريبة الوزن من المعجم العربي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سهلت الإحالة بالشكل المذكور على طالب المعرفة

العثور على مراده، أو خدمته بإرشاده إلى حيث يتم المعلومات التي حصل عليها.

فمثلاً، لو أراد أحدنا معرفة (الإثمد) ورجع إلى مادة (أ ث م) في المعجم الوسيط لوجد: الإثمد: هو «الأنتيمون»[28]، فإذا كان لا يعرف «الأنتيمون» ورجع إلى مادة (أ ن ت) لوجد: الأنتيمون: هو الإثمد كما في معجم Webester[29].

قد يغلق الواحد منا المعجم الذي بين يديه يائساً من معرفة ما يسمى «الإثمد»، وقد يفكر في التفتيش عن هذه الكلمة في مادة (ث م د) فإذا فعل فسيجد المعجم الوسيط يقول:

«الإثْمِدُ: عنصر معدني بلوري الشكل قصديري اللون، صلب هش، يوجد في حالة نقية، وغالباً متحداً مع غيره من العناصر يُكْتَحَلُ به»[30].

على أن الأغرب في هذا كله، أن تكون كلمة (الإثمد) كلمة معجمية مذكورة في معجماتنا القديمة، ففي القاموس المحيط مثلاً، والإثمد بالكسر: حجرٌ للكُحْل[31].

لقد كان على المعجم الوسيط أن يحيل القارىء في مادتي (ا ث م) و(أ ن ت) إلى مادة (ث م د)، وكان من المستحسن أن يشير في هذه المادة إلى أن الإثمد هو (الأنتيمون) على أن يثبت التعريف القديم مع التعريف العلمي الموسوعي[32].

الرابعة: عدم التمسك بالتناظر

التناظر لغة: التقابل، وتناظر الشيئان: تقابلا، ومن المجاز، النظير

---

(28) المعجم الوسيط 1/ 6.

(29) المصدر نفسه 1/ 29.

(30) المعجم الوسيط 1/ 100.

(31) القاموس المحيط 1/ 280 كحل.

(32) المعجمات العربية ـ دراسة منهجية، د/ محمد علي الرديني، ص199.

والمناظر: المثل والشبيه في كل شيء، يقال: هذا الشيء نظير هذا: أي مثله: لأنه إذا نظر إليهما ناظر رآهما سواء.

وفي العربية، كما في جميع اللغات، كلمات متناظرة، سواء أكانت تدل على أعيان أم معان متماثلة، أم تدل على شيء معين، والتعريف بمثل تلك الكلمات قد يدخل في أغراض معجم ما فيثبتها فيه، وقد لا يدخل، فيغفلها، وإذا كان من عيوب المعاجم إغفالها لكلمات يدخل التعريف بها ضمن أغراضها، أو تعريفها تعريفات متباينة من حيث الدقة أو التوضيح، فمن أكبر العيوب أن يثبت معجم بعض هذه الكلمات، ويغفل بعضها، وإذا رجعنا إلى المعجم الوسيط عثرنا على أمثلة من هذا العيب.

إن حروف الهجاء العربية، وهي المسماة «الأبجدية العربية» نسبة إلى (أبجد) لا شك في أنها تعد متناظرة، أي أن لكل واحدة منها نظيرة أي كلمة أخرى، وإن امتازت الأولى منها بنسبة الباقيات إليها، أو امتازت الأخيرتان بصفة (الروادف)، لأن أحرفها عربية محضة أردفت بحروف موجودة في اللغات السامية الأخرى[33].

لقد أتى المعجم الوسيط على تعداد تلك الكلمات في مادة (أ ب ج د) وفي مادة (هـ و ز) أتى بتعريف لكلمة (هَوَّز)[34] بأنها: المجموعة الثانية من الأبجدية السامية، ولكل حرف منها قيمةٌ عدديةٌ في حساب الجمل. أما كلمة (حطّي) فقد أغفلها المعجم في مكانها منه، كذلك ما بعدها من كلمات.

الخامسة: عيوب في تعريف المصطلحات الجديدة

إن استخدام أي لغة في مجال الأبحاث العلمية والتدريس الجامعي، يتطلب في هذا العصر، الذي أصبحت فيه العلوم والفنون في تطور مستمر متلاحق، رفد هذه اللغة بأعداد كبيرة من المصطلحات الجديدة التي تحتاجها أبحاث كل علم وتطلبها معرفة المخترعات الحديثة، والأجزاء والمواد التي

(33) انظر المعجم الوسيط 1/ 17.

(34) المعجم الوسيط 2/ 999.

تتكون منها هذه المخترعات، وما زال العرب في مختلف أقطارهم يشعرون بنقص واضح يكتنف لغتهم في العلوم والفنون الحديثة، على الرغم من كل ما بذله علماء العربية أفراداً وجماعات من جهود جبارة في هذا المضمار منذ مطلع القرن العشرين.

لقد عرفت مصطلحات كثيرة في المعجم الوسيط، تعريفات علمية بعيدة عن الطبيعة اللغوية حيناً، وموسوعية مطولة حيناً آخر، حتى إنه ضم مصطلحات سياسية أو قانونية يختلف مدلولها باختلاف النُّظم الدستورية، والقوانين السائدة في كل دولة، مما لا مثيل له في معاجم اللغات الأجنبية. فقد ورد في مادة (ن ق ض)[35] التعريف التالي:

«النقض: نقض الحكم: إبطاله، إذا كان قد صار مبنياً على خطأ في تنفيذ القانون، أو تأويله، أو مشوباً بخطأ جوهري في إجراءات الفصل، أو بطلان في الحكم والنقض. والنقض قد يصيب الحكم المدني والحكم الجنائي على حد السواء، متى كان أحدهما قد صار نهائياً من المحاكم الابتدائية، أو من محاكم الاستئناف. (مج).

ومحكمة النَّقْضِ: هي المحكمة العليا في البلاد، وتُعَدُّ المبادىءُ المستمَدَّةُ من أحكامها مُلزِمَةً للمحاكم الأخرى. (مج)».

إن هذا التعريف لا يمكن العثور عليه اليوم، إلا في موسوعة قانونية، وفي دولة نظامها القضائي كما في مصر قبل إنشاء مجلس الدولة فيها.

لقد كان المعجم الوسيط في غنى عن التعريف المذكور بمثل التعريف التالي:

النقض: نقض الحكم: إبطاله، ومحكمة النقض: محكمة عليا مهمتها نقض الأحكام لمخالفة القانون.

---

(35) المصدر نفسه 2/ 947.

السادسة: نقص التكامل

الكمال لغة: التمام، وتكامل الشيء: تَكَمَّل وكَمُلَ وتم فهو كامل[36]، أو أكمل بعضه بعضه الآخر فهو متكامل بنفسه، والمعجم العربي، أي معجم يجب أن يكون متكاملاً مهما كان حجمه من حيث عدد المواد التي يشتمل عليها، أو من حيث مستواه في تحديد المعاني أو الإحاطة بها، والمعجم المتكامل بنفسه هو المعجم الذي لا يتضمن بين دفتيه كلمة ليست بصيغتها أو بالمعنى المقصود منها، واردة في مكانها بين مواد المعجم.

لقد حوى المعجم الوسيط أمثلة من هذا العيب المعجمي، ففي مادة (س ن ي) جاء تعريف (السنا)[37] ما يأتي:

والسنا: الضوء الذي يستعمله المصور الفوتوغرافي عند التقاط الصور (محدثة).

لقد وردت كلمة (فوتوغرافي) في هذا التعريف، ولكن لم يرد في المعجم ما يبين معناها، لا في مادة (ف ت غ) ولا في مادة (ف و ت).

السابعة: عدم التدرج في ذكر الكلمات المفسرة أو المترادفات:

إن كثيراً من المعجمات لا تأخذ بالحسبان التدرج في ذكر الكلمات المفسرة أو المترادفات، أي إنها لا تذكر الكلمات الأقرب في المعنى والأكثر وضوحاً أو شيوعاً فما دونها في ذلك، وكشاهد على ذلك ما نجده في المعجم الوسيط في تفسير مادتي (حواريٌّ) و(حور):

«(الحواريُّ): مبيض الثياب: والذي أخلص واختير ونُقِّي من كل عيب، والصاحب والناصر، (ج) حواريُّون. والحواريون: أنصار عيسى عليه السلام.

(الحور): النقص والهلاك. يقال: إنه في حور وبور: في غير صنعة ولا إجادة، أو في ضلال، والباطل في حور: في نقص وتراجع، ويجمع حوراء.

---

(36) الصحاح 5/ 1813 (كمل).

(37) المصدر نفسه 1/ 457.

وخشب أبيض اللون، له مظهر متجانس، يستعمل في صنع ألواح خشب الطبقات: [الأبلكاش][38].

لقد بدأ في تفسير كلمة (الحواري) بعبارة (مبيض الثياب)، بينما المعنى أو التفسير الثالث بالمعنى الثاني أكثر شيوعاً وأكثر استعمالاً في عصرنا الحاضر من المعنى الأول، ويدل على ذلك الاكتفاء بذكرها في المعجم الوجيز الذي أصدره مجمع اللغة العربية عقب إصداره المعجم الوسيط (مكتوباً بروح العصر ولغته، ميسراً اللغة العربية لطالبها بعيداً عن الحوشي والغريب)[39]. أما في مادة (حور) فقد قدم معنى (النقص والهلاك) والمعاني الأخرى التي تلته، مع أن المعنى الأخير (خشب أبيض اللون، له مظهر متجانس) أكثر شهرة وأقرب استعمالاً من غيره في عصرنا الحاضر، ويدل على ذلك أيضاً ورود هذا المعنى في المعجم الوجيز وعدم ورود المعاني الأخرى.

معالجات تقويمية للمعجمات القديمة والحديثة

لقد وضعت حركة التصحيح الحديثة أمام أنظارها ما علق بالمعجم العربي القديم والحديث من شوائب وأخطاء، بعضها من صاحب المعجم، وبعضها من ناسخه، وبعضها من المحقق العلمي الذي يتعهد نشر النص، متحملاً التبعة على أن يخرجه على حقيقته وأن يجد في جلاء، وهم المؤلف، أو وهم الناسخ، على أن ما لا خلاف فيه وهو أن للغويين الأقدمين أوهاماً في اللغة، فإن الذين دونوا اللغة، ورتبوها وأخذوها عمن كتبها من العرب لم يكونوا في عصمة عن السهو والغلط والتحريف، ولكنه قليل إلى جنب الكثير من إفادتهم وجهودهم[40].

وكان الكرملي أحد الأعلام البارزين الذين كان لهم طويل النظر في المعجمات الأمهات، ولا سيما اللسان والتاج، يفحص الألفاظ ويقف عند

---

(38) المعجم الوسيط 1/ 205.

(39) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، ص6 ـ 7، 177، ط سنة 1400هـ/ 1980م.

(40) مولد اللغة، أحمد رضا العاملي، ص91، والمعجمات العربية ـ دراسة منهجية، د/ محمد علي الرديني، ص203.

المصَحَّف أو المحرّف، وغالباً ما يوازن اللفظة باللغات الأخرى محاولاً الوقوع على الصواب، وقد تجمع لديه في الحرب العالمية الأولى (1332هـ/ 1914م) نحو مئتي شائبة وجدها في المعجمات العربية، وفي ذلك يقول:

«ونحن نشتغل بهذه اللغة الشريفة العدنانية منذ أكثر من خمسين عاماً، ونرى في معجمها بعض الشوائب ونجمعها الواحدة بعد الأخرى، ولما اجتمع عندنا منها نحو مائتين وضعناها في كتاب لم يتم، فسرق مع ما سرق من كتبنا[41]، ولما ألقت الحرب أوزارها عدنا إلى تدوينها كلما مرت واحدة منها بخاطرنا»[42].

وقال الدكتور مصطفى جواد: «إن المعجمات اللغوية أغفلت مقداراً كبيراً من اللغة وأهملت كثيراً من المشتقات، ولو كان ذلك الإهمال من مؤلفيها إشارة إلى القياس ما ذكروا القليل منه، ولا فاتهم الكثير من التعابير الصحيحة فضلاً عن المولدة المليحة»[43].

والتفت النقاد المحدثون من رجال اللغة ورعاتها إلى (القاموس المحيط) للفيروز أبادي (ت 817هـ)، وكان أشهرهم في هذا وأسبقهم إليه: أحمد فارس الشدياق (ت 1304هـ) في كتابه الشهير الموسوم (الجاسوس على القاموس)[44].

لقد فتح الشدياق صفحة جديدة في تطور البحوث اللغوية، التي كان أهمها نقد نظم التقليبات والقافية التي اتبعها اللغويون المتقدمون، أساساً لترتيب معاجمهم. وكان الشدياق يبغي من وراء هذا النقد المعجمي أن يمهد لنقد أشهر معجم عربي متداول هو (القاموس المحيط): «فإني رأيت جميع كتب اللغة مشوشة الترتيب كثر ذلك أو قل، وخصوصاً كتاب القاموس الذي عليه

---

(41) يشير إلى نهب خزانته وضياع كثير من محتوياتها عام (1336هـ/ 1917م). ينظر أغلاط اللغويين الأقدمين، أنستاس الكرملي، ص06.

(42) المصدر نفسه، ص06، وانظر المعجمات العربية ـ دراسة منهجية، ص203.

(43) المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية المعاصرة، د/ مصطفى جواد، ص144، والمعجمات العربية دراسة منهجية. د/ محمد علي الرديني، ص203.

(44) الجاسوس على القاموس، أحمد فارس الشدياق، ص690.

المعوّل»[45]. وقد امتدح الدكتور حسين نصار[46] تنبيه الشدياق على معايب المعجمات العربية، قائلاً: «لعل أحسن من صَوَّر هذه الأمور فارس الشدياق في (الجاسوس على القاموس) فهو ـ وإن كان همه نقد القاموس المحيط ـ وصف مواطن الشكوى في المعاجم عامة إلى جانب أن ما يشكوه من القاموس لا ينفرد به وحده، بل يعم غيره من معاجم». وعلى هذا، فقد أفصح الشدياق عن رغبته في إبداع المعجم الذي عليه المعوّل، فهذا التصويب إذن لا يقف عند حد إصلاح المعجم، وإنما يتعدى ذلك إلى الدعوة إلى إيجاد المعجم الجديد، قال الشدياق: «إني لم ينشطني للتأليف سوى الرغبة في حث أهل العربية على تحرير كتاب حب لغتهم الشريفة، والرتوع في ساحتها المنيفة، وحث أهل العلم على تحرير كتاب فيها خال من الإخلال، مقرب لما يطلبه الطالب منها من ذوق من دون كلال»[47].

كان نقد الشدياق قائماً على أربعة وعشرين فصلاً، هجم فيها على القاموس من كل جانب: من المبتدأ إلى المنتهى، من ذلك:

1 ـ اختلاف تعاريفه.

2 ـ ترتيب مفرداته.

3 ـ خلطه الفصيح بغيره.

4 ـ اضطراب منهجه اللغوي.

5 ـ قصور عبارته وعجمتها وتناقضها.

6 ـ خطؤه وتصحيفه وتحريفه ومخالفته لأئمة اللغة.

وكانت نقود القاموس وتصحيحاته موضع عناية الدكتور محمد مصطفى رضوان في رسالته الموسومة بـ (دراسات في القاموس المحيط)، إذ عقد لذلك

---

(45) المصدر نفسه، ص05.

(46) المعجم العربي، د/ حسين نصار 2/ 747.

(47) الجاسوس على القاموس، ص05.

باباً خاصاً سماه «نقد القاموس المحيط»[48]، أقامه على فصول ثمانية، استوعبت ألوان تلك النقود وتوزيعها، وهي:

1 ـ التكلف والقصور.

2 ـ الغموض والاضطراب.

3 ـ طغيان الأعلام.

4 ـ الأعجمي المولد.

5 ـ التصحيف والتحريف.

6 ـ المعلومات العامة.

7 ـ بين الجوهري والفيروز أبادي.

8 ـ تحامل النقاد.

ومثلما عُنِيَ الدكتور محمد مصطفى رضوان بتصنيف القاموس المحيط على ما تقدم، عُنى الدكتور هاشم طه شلاش بتصنيف نقود (التاج) في رسالته (الزبيدي في تاج العروس) مبيناً أن الأخطاء ترجع إلى الزبيدي نفسه، وإلى نساخ التاج، من تلامذته، وإلى مصححي الطبعتين الأوليين، ثم محققي طبعة الكويت[49].

وقد أورد (توفيق داود قربان) ملاحظات واستدراكات وأغلاطاً يراها في (اللسان) سواء في الألفاظ أو في المعاني، كإثبات (اللسان) ما ينبغي حذفه[50] أو حذف ما ينبغي إثباته[51]، أو شططه في التخريج، أو إهماله في التفسير.

وقد سجل الباحث إحدى وخمسين ومئة ملاحظة عزا فيها إلى (اللسان) النقص والخلل مما لا يتصل بالناسخ أو الطابع.

فالمعجمات الثلاثة (اللسان والقاموس والتاج) هي التي حفظت المدون

---

(48) دراسات في القاموس المحيط، د/ مصطفى رضوان، ص265 ـ 388.

(49) الزبيدي في تاج العروس، د/ هاشم طه شلاش، ص654 ـ 677.

(50) انظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد 42/ 183 ـ 265.

(51) المصدر نفسه 42/ 186، وانظر المعجمات العربية ـ دراسة منهجية، ص205.

اللغوي خلال التاريخ، وعليها المعوّل في التحقق من مادة العربية، لذلك صرفت حركة التصحيح في تراثها الخاص، عنايتها البالغة إلى تلك المعجمات الكبرى، ولا يعني هذا أنها أهملت سائر المعجمات، فقد كانت ترتب وتلاحظ كل صغيرة وكبيرة مما يمس اللغة العربية وأوضاعها، شأنها في ذلك شأن المتقدمين الذين وصفهم الشدياق بقوله: «علماء ينتقدون على الطائر طيرانه وعلى البعير وخدانه»[52].

وفي المعجمات العربية الحديثة، نجد أن أهم هذه المعجمات لم يكن بنجوة من الانحراف والأوهام، فنال عدد المعجمات التالية نصيبه من التنقية والتصحيح في مباحث مستقلة.

فقد تناول (محيط المحيط) لبطرس البستاني[53]، إبراهيم اليازجي في كتاب «تنبيهات اليازجي على محيط البستاني»[54]، وخص الشرتوني المجلد الثالث (ذيل أقرب الموارد) من معجمه (أقرب الموارد)، وهو تصويب لأوهام المؤلف في الجزأين الأول والثاني، مضافاً إلى ذلك مستدركاته على المعجمات العربية كاللسان والتاج، وتناول (المنجد) للويس المعلوف كثيرون، أبرزهم الدكتور مصطفى جواد في مقاله (أوهام المنجد)[55]، ونقد الكرملي (معجم البستان) لعبد اللّه البستاني في (البستان في الميزان)[56].

---

(52) الجاسوس على القاموس، الشدياق، ص52، وانظر حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، د/ محمد ضاري حمادي، ص120، والمعجمات العربية ـ دراسة منهجية، د/ محمد علي عبد الكريم الرديني، ص205 ـ 206.

(53) نجد القاموس المحيط ذا أثر كبير أيضاً في المعجمات الحديثة، فاسم (محيط المحيط) واضح فيه التأثر بالقاموس المحيط وصاحبه يقول عنه في فاتحته: «هذا المؤلف يحتوي على ما في محيط الفيروز أبادي الذي هو أشهر قاموس للعربية من مفردات اللغة وعلى زيادات كثيرة عثرنا عليها من كتب القوم...» محيط المحيط، وانظر المعجمات العربية ـ دراسة منهجية، د/ محمد علي الرديني، ص205.

(54) تنبيهات اليازجي على محيط البستاني، ص100.

(55) مجلة لغة العرب، الجزء السادس، ص586 ـ 587 (1347هـ/ 1928م).

(56) مجلة المجمع العلمي العربي بدمش، الجزء الحادي عشر، ص226 ـ 236 (1350هـ/ 1931م).

إن وقوع اللغوي في خطأ لفظي أو دلالي، وهو ينهض بمعجم للعربية أمر منتظر، فثروة العربية تستعصي على الحصر والاستقصاء، وتتأبى على الضوابط والقواعد[57]، ولهذا تنبَّه بعض أصحاب المعجمات المتقدة إلى احتمالات الوقوع في الخطأ والتصحيف، كقول صاحب (المنجد) لويس المعلوف: «ولما كان كل إنسان عرضة للغفلة والنسيان، وكانت لغتنا يسهل ويكثر فيها التصحيف لما بين حروفها وحركاتها من المقاربة والمشابهة، نلتمس لنا عند أرباب اللغة وأنصار العلم عذراً عما يجدون في هذا المؤلف من الهفوات، راجين من فضلهم ألا يضنوا علينا بالتنبيه إلى ما فرط، وإبداء الرأي في ما يساعدنا على تحسين العلم في الطبعة التالية»[58].

وكان من شأن بعض أولئك المعجميّين أن يظل على التحقيق والتحري في مواد معجمه بعد صدوره، فيستدرك بنفسه أوهامه وما قد فاته، كصنيع الشرتوني في (أقرب الموارد)[59].

وإن أهم ما يلاحظ على أخطاء المعجمات العربية الحديثة من خلال هذه النقود أمران كبيران[60]:

الأول: كثرة هذه الأخطاء كثرة لا تسمح لكثير من أهلها أن ينهضوا بتأليف المعجم ولما لم يستكملوا أداته.

والثاني: أن هذه الأخطاء لا تتصل بالطبع أو النسخ قدر اتصالها بالمؤلف نفسه. قال الكرملي في معجم (البستان): «إني أحذر كل باحث من الاعتماد

---

(57) انظر المعجمات العربية ـ دراسة منهجية، ص206.

(58) المنجد، الأب لويس المعلوف، المقدمة، الطبعة الخامسة عشرة، عام (1376هـ/ 1956م).

(59) إذ خص الشرتوني المجلد الثالث بـ (ذيل أقرب الموارد) من هذا المعجم بما وقع فيه من الأوهام محققاً مصوباً، وهو تصويب لأوهام المؤلف في الجزأين الأول والثاني، مضافاً إلى ذلك مستدركاته على المعجمات العربية كاللسان والتاج.

(60) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، د/ محمد ضاري حمادي، ص126، والمعجمات العربية ـ دراسة منهجية، د/ محمد علي الرديني، ص287.

على (البستان)، فإن صاحبه حاول مراراً أن يخفي نقله من الكتب التي كانت بين يديه فلوى المعاني ليّاً، فأفسد التعبير عنها بأشنع صورة، وكفى الباحث أن يعارض بين مادة من مواد (البستان) بما يقابلها في القاموس أو لسان العرب، لتنكشف المخازي والفضائح والشنائع، وأحسن عمل يؤديه طابعو المعجم المذكور أن يجمعوا نسخه ويحرقوها إحراقاً لا يبقي من رمادها أثراً في الأرض كلها»[61]. وقال عبد الستار أحمد فراج في وصف القسم الثاني من (المنجد): «ولو زدناه قراءة لزادنا أخطاء»[62].

ولقد كان قصور المعجمات العربية عن الإحاطة بالمنقول اللغوي الفصيح السبب الرئيس في ظهور فكرة إيجاد المعجم العربي الكبير، لذلك كان خطأ بالغاً أن يعتمد بعض المحققين اللغويين اليوم طرفاً من المعجمات العربية دون طرف، ويحكموا من خلال ذلك على كثير من الاستعمالات الدائرة على الألسن، أو الأقلام بالضعف أو الندرة، أو عدم الورود، ومما يوثق هذا ويعضده محاولات المعجمات العربية نفسها أن يستدرك بعضها على بعض، فقد أوعى (اللسان) ثمانين ألف مادة، وجاء (التاج) يحمل عشرين ومائة ألف مادة[63].

ثم نهض في هذا العصر من استدرك على المعجمات العربية على الرغم مما حمله ذلك الاستدراك من الغث والسمين، والسليم والسقيم.

وأشهر من استدرك في العصر الحديث على المعجمات العربية[64]:

1 ـ المستشرق الإنكليزي (لين) (1293هـ/ 1876م) في معجمه: (مد القاموس) ـ عربي إنكليزي ـ: لندن عام (1279هـ/ 1893م)، وأعيد طبعه بالأوفست في بيروت (مكتبة لبنان) عام (1288هـ/ 1968م)، ونقد مقدمة المعجم إلى

---

(61) نشوء اللغة العربية، الكرملي، ص117 الحاشية.

(62) مجلة العربي: 134/ 158، الكويت.

(63) الصحاح ومدارس المعجمات العربية، د/ أحمد عبد الغفور عطار، ص 3 ل.

(64) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، د/ محمد ضاري حمادي، ص191، وانظر المعجمات العربية ـ دراسة منهجية، ص288.

العربية نقلها عبد الوهاب أمين، ونشرها في مجلة (المورد).

2 ـ المستشرق الهولندي (دوزي) (ت 1299هـ/ 1882م) في معجمه (مستدرك المعجمات العربية) ـ ألفه بالفرنسية: ليدن عام (1345هـ/ 1827م) ونقده الكرملي[65]. وقد نقل الدكتور محمد سليم النعيمي هذا المعجم إلى العربية، وظهر الجزء الأول منه «تكملة المعاجم العربية» ص11، ضمن مطبوعات وزارة الثقافة والفنون في الجمهورية العراقية، عام 1398هـ/ 1978م، في (510) صفحة.

3 ـ المستشرق الفرنسي (فانيان) ت 1349هـ/ 1921م)، في معجمه (ذيل القواميس العربية) ـ عربي فرنسي ـ طبعة الجزائر عام (1341هـ/ 1922م)، وهو إكمال لمعجمي لين ودوزي، ويسمى (تكميلات القواميس العربية).

4 ـ أنستاس الكرملي (ت 1366هـ/ 1947م) في معجمه (المساعد) المطبوع منه جزءان.

5 ـ الدكتور مصطفى جواد (ت 1389هـ/ 1969م) في معجمه (المستدرك)[66].

من هنا نشأت الحاجة إلى معجم يقوم على أمره مجمع يتدارسه من كل جانب وينقده قبل أن ينقد، فكانت فكرة (المعجم الكبير) قد ولدت مع ميلاد المجمع اللغوي المصري[67]، ولما أن ظهر أنموذجه (حرف الهمزة) إلى الوجود سجلت عليه ملاحظات الباحثين كالدكتور حسين نصار[68]، والدكتور عبد الله درويش[69]. من خارج المجمع، وملاحظات جدت رآها أعضاء المجمع في دورات مختلفة... فأعيد طبعه عام (1390هـ/ 1970م).

إن (المعجم الكبير) مشروع لا يعلم متى يكون إنجازه، لذلك انعطف

---

(65) الرسائل المتبادلة، الكرملي، ص67 ـ 68.

(66) المباحث اللغوية في العراق، د/ مصطفى جواد، ص132.

(67) حين أسس المجمع ألف إحدى عشرة لجنة منها لجنة المعجم، انظر مجلته 1/ 31.

(68) المعجم العربي، د/ حسين نصار 2/ 737 ـ 740.

(69) المعاجم العربية، د/ عبد الله درويش، ص149 ـ 156.

المجمع المصري إلى معجمه الوسيط الذي أظهره للناس خير معجم عربي حديث، وقرر المجمع أن يوضع في كل مادة لغوية في المعجم، جميع ألفاظها ومشتقاتها ومصادرها وأفعالها، تنفيذاً لقراره في تكملة فروع مادة لغوية، ورد بعضها في المعجمات ولم ترد بقيتها[70].

ولا يعترف المعجم الوسيط بانقطاع سلامة اللغة العربية، عند عصر معين، ولا مكان معين، ويثبت «ما وضع المولدون والمحدثون في الأقطار العربية من الكلمات والمصطلحات والتراكيب»[71].

وتقول اللجنة التي قامت بوضعه في تقديمه: «إن وضع هذا المعجم كان عملاً لا بد منه، لأن المعاجم الأخرى سواء منها القديم والحديث، قد وقفت عند حدود معينة من المكان والزمان لا تتعداها، فالحدود المكانية شبه جزيرة العرب، والحدود الزمانية آخر المائة الثانية من الهجرة لعرب الأمصار، وآخر المائة الرابعة لأعراب البوادي» ومعظم هذه المعاجم قد تصونت عن إثبات ما وضع المولدون والمحدثون في الأقطار العربية، من الكلمات والمصطلحات والتراكيب، حتى قر في نفوس الدارسين أن اللغة قد كملت في عهد الرواية واستقرت في بطون هذه المعاجم»[72].

وهنا لا بد من القول بأن أهل النظر والتدقيق، قد أعجبوا بهذا المعجم، فهو ثمرة جهود جماعية متعاضدة في سنين متطاولة... ولكن ذلك لم يحل دون نقده في أمور لغوية شتى[73]؛ وكان للدكتور عدنان الخطيب جهد رائع في مقالاته (نظرات في المعجم الوسيط) التي نشرها في حلقات متتابعة في مجلة

---

(70) مجمع اللغة العربية 3/ 2.

(71) مقدمة المعجم الوسيط، ص9.

(72) المصدر نفسه، ص9.

(73) انظر مجلة اللسان العربي، (مع المعجم الوسيط)

- م2، ص101 - 104، عام (1385هـ/ 1965م).
- م3، ص267 - 269، عام (1386هـ/ 1966م).
- م6، ص523 - 524، عام (1389هـ/ 1969م).
- م7، ص40 - 42، عام (1390هـ/ 1970م).

اللغة العربية بدمشق، ثم استخلص منها تصنيفاً لعيوب المعجم العربي الحديث أودعه في كتابه «المعجم العربي بين الماضي والحاضر»[74].

لقد تجلت أخطاء اللغويين في مصنفاتهم اللغوية الأساسية، وهي المعجمات العامة التي أنشئت لحفظ اللغة وتهذيبها، ولا يختلف ذلك عن أخطائهم في المعجمات العلمية المتخصصة، تلك التي أنشئت من أجل إغناء العربية بالمصطلحات العلمية المواكبة لحركة التطور الحضاري العالمي في العصر الحديث، وبذلك أصبح في اللغة العربية معجمات المصطلحات القديمة، ومعجمات المصطلحات الحديثة، ففي الطب، مثلاً، وضعت معجمات متخصصة تستبدل بالمصطلح الأجنبي مصطلحاً عربياً يؤدي الغرض، ويثبت حيوية هذه اللغة، وكان الدكتور محمد شرف (ت 1369هـ/ 1949م) سبّاقاً إلى هذا في «معجم العلوم الطبية والطبيعية»[75]. ففي هذا المعجم الإنكليزي العربي الكبير ألفاظ في مختلف العلوم الطبية، وفي الكيمياء والطبيعة والمواليد الثلاثة، حتى بعض العلوم الزراعية، وإن مثل هذا المعجم لا يسلم من نظر، لأنه من أعمال الهيئات لا الأفراد.

وفي الزراعة مثلاً، نجد الدكتور أحمد عيسى (ت 1366هـ/ 1946م) في معجمه النباتي الموسوم (معجم أسماء النبات)[76]، وكانت أبواب هذا المعجم متنوعة المظاهر بتنوع الظواهر، «فمن خطأ في الهجاء إلى أخطاءٍ في ضبط صور الألفاظ العربية المألوفة، إلى تصحيف الألفاظ العربية التي ضبطها علماء النبات الفرنج، كتابة بعد سماعها في أصقاعها المختلفة، إلى تضارب بعض الألفاظ في المادة الواحدة، أو مرادفاتها، ومن دون أن يدلنا على أيها الصحيح أو على أيها ينسخ الآخر؛ فزاد بفعله ثروة اللغة العربية بالألفاظ المُصَحَّفة، بل زاد الفوضى

---

(74) المعجم العربي بين الماضي والحاضر، ص64 ـ 88.

(75) هو معجم إنكليزي ـ عربي للمصطلحات الطبية والطبيعية، ظهرت طبعته الأولى (عام 1330هـ/ 1911م) ثم أعيد طبعه عام (1347هـ/ 1928م) بالقاهرة، مطبعة الحكومة.

(76) والكتاب رتب ألفبائياً بالمصطلحات اللاتينية، وهو يعطي المقابل العربي والإنكليزي والفرنسي، المطبعة الشعبية، القاهرة، عام 1349هـ/ 1930م.

فيها، وأثقل كاهلها وكاهل الطالب بذكره أيضاً، ألفاظاً: هندية وسنسكريتية وسريانية وفارسية قديمة لنباتات لها أسماء عربية معروفة، ولم يشر إلى هذه الألفاظ الدخيلة في كتب العرب[77].

لقد كان الجهد التصحيحي يضرب أطنابه في ساحات مترامية من معجمات العلوم المختلفة الأخرى، ومن ذلك النقود الدقيقة التي كانت تعرض لما يصدره المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الرباط، من المعجمات العلمية العربية المتخصصة في فن من الفنون، أو علم من العلوم، وهكذا نقد (فتحي قدورة) معجم الفيزياء[78]، ونقد (جميل علي) معجم الرياضيات[79]، ونقد الدكتور (جميل الملائكة) هذين المعجمين معاً مع ملحقيهما في بحث موسع عنوانه: «ملاحظات حول معجم الفيزياء ـ ملحق الفيزياء ـ معجم الرياضيات ـ ملحق معجم الرياضيات ـ التي أعدها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الرباط»[80]، وكان من مآخذه الأساسية: «أنه لم يتبع قاعدة ثابتة في تعريف المصطلح أو تنكيره»[81]، و«لم يتبع قاعدة معينة في كتابة الحروف الأجنبية»[82] و«يغير المصطلح العربي من موضع لآخر»[83]، و«عدم مطابقة المصطلح الفرنسي للمصطلح الإنكليزي»[84]، ووقوع «بعض الأخطاء والأوهام في الشكل والرسم»[85]، وتحميل المصطلح العربي في بعض الأحيان أكثر من المعنى الذي يحمله الأصل الأجنبي»[86].

---

(77) مصطلحات النبات ونقد معجم أحمد عيسى بك د/ محمد شرف، ص26، وانظر حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث.

(78) مجلة اللسان العربي، الجزء الثاني، ص347 ـ 352.

(79) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص360 ـ 365.

(80) مجلة المجمع العلمي العراقي، ص73 ـ 88.

(81) المصدر نفسه، ص74.

(82) أيضاً، ص75.

(83) مجلة المجمع العلمي العراقي، ص74.

(84) المصدر نفسه، ص75.

(85) أيضاً، ص76.

(86) مجلة المجمع العلمي العراقي، ص77.

آفاق مستقبلية لمعجم عربي معاصر ومقوماته

لقد لاحظنا أثناء استعراضنا لأمهات المعجمات العربية، كيف أن متأخرها نقل عن سابقها، و«أن جميع المعجمات العربية التي وضعت في منتصف القرن العشرين للميلاد، على عظم الخدمات التي أدتها للعربية وطلابها، وما زالت تؤديها حتى الآن، ظلت في الحقيقة عاجزة عن مسايرة النهضة العربية الحديثة في أنحاء الوطن العربي، وقاصرة عن متابعة التطور الكبير في مختلف العلوم العصرية، مما زاد العرب في مختلف ديارهم شعوراً بالحاجة الشديدة إلى معجم حديث يضاهي المعاجم المعروفة في اللغات الأجنبية، ويتسع لمصطلحات العلوم وألفاظ الحضارة المعاصرة، على أن هذا الشعور مشروط بوجوب إغناء المعجم العربي الحديث بطريق الإفادة من الثروة الطائلة التي تشتمل عليها المعجمات القديمة وكتب اللغة العديدة؛ استناداً إلى خصائص العربية ومرونتها إلى حد يمكن معه أن تستوعب كل جديد تدعو إليه ضرورة أو مصلحة أو ما يتطلبه علم أو فن؛ ولا ضير على العربية من أن يحوي معجمها الجديد، أي لفظ مولد أو معرب أو دخيل لا غنى للعربية عنه بغيره، على أن يجري اشتقاق المولد وفق القواعد القياسية، وأن يكون لفظ المعرب لا يخالف النطق بالفصيح من الكلمات، على أن نشير بجانب كل كلمة أو مصطلح جديد كل صفته اللغوية مولداً كان أو معرباً أو دخيلاً، قديماً في صفته هذه أو حديثاً، وبذلك نجدد معجمنا ونرد الحياة إلى لغتنا، ونترك للأجيال من بعدنا، وثيقة جهودنا ودليل حبنا واعتزازنا بلغتنا، لغة دين خالد، ولغة حضارة صاعدة، ولغة علوم متطورة»[87].

لقد أخذ كثير من العلماء يتنادون إلى العمل من أجل المعجم المطلوب، كما نادى بعضهم بوجوب إعادة النظر فيما ورد في المعجمات القديمة، «ففي المعاجم القديمة طائفة كبيرة من الأخطاء، كما أنها تعرض لكثير من التراكيب التقليدية، فوق أنها هجرت المصطلح العلمي والفني هجراً تاماً»[88]،

---

(87) المعجم العربي بين الماضي والحاضر، د/ عدنان الخطيب، ص55، والمعجمات العربية ـ دراسة منهجية، د/ محمد علي الرديني، ص213.

(88) انظر مقدمة معجم (المراجع) للشيخ العلالي.

مع إهمال الغريب الحوشي، وتضييق دائرة الكلمات المترادفة والمشتركة، والأضداد ما أمكن[89]. ووقع في التصحيف المتأخرون من أصحاب المعاجم أيضاً.

وقد حاول الأستاذ الخوري بطرس البستاني أن يرسم الخطوط الكبرى للمعجم الذي نحتاج إليه في هذا العصر في مقدمته لمعجم البستان للشيخ عبد اللّه البستاني، ثم نصح مؤلفي المعجمات بحذف الأمور التالية[90]:

1 ـ **المهمل**: قال: «على أن ما خلفوه لنا (أي العرب) من تلك الثروة الواسعة، منه ما لم يعد يصلح للاستعمال، لأن الأمة التي كانت تداوله في الجاهلية الجهلاء لم يكن يقع نظرها إلا عليه، فكانت تستخدمه في مآربها وأطوارها... أما اليوم فإن الناطقين بالضاد قد أصبحوا وأسلافهم العرب على طرفي نقيض... ولذلك بات جانب كبير من موارد هذه اللغة في حكم المهملات، وصار من الحكمة أن يبقى مخزوناً في أمهات المعاجم الكبرى، ويسقط من المعاجم العصرية، ولا سيما التي تتداولها أيدي الأحداث، فلكل عصر لغته، ولكل زمان بيانه وذوقه»[91].

2 ـ **المترادف**: قال: «والعلماء في هذا العصر متضاربة آراهم في المترادف، فمنهم من يجاري القدامى في اعتباره مفخرة من مفاخر اللغة العربية، ومنهم من يحسبه بثوراً في محياهم الوسيم، أما نحن وكل من ينظر المسألة بعين مجردة، فإننا نميل إلى الرأي الثاني، فيما لو تجاوز الترادف الحد المعقول... ومن الغريب أن أكثر هذه الأسماء مهجور أو ثقيل على

---

(89) من محاضرة عن أسباب تضخم المعجمات العربية، أحمد أمين، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، ج9، عام 1957.

(90) معجم البستان، الشيخ البستاني، ص15 ـ 19، وانظر المعجم العربي نشأته وتطوره، د/ حسين نصار، 2/ 760 وما بعدها، والمعجمات العربية ـ دراسة منهجية، ص214 وما بعدها.

(91) معجم البستان، ص15.

اللسان، ولا نعلم أية فائدة من الاحتفاظ به، وادخاره في متون اللغة، كأنه من الفوائد اليتيمة»[92].

3 ـ **المشترك**: قال: «المشترك كثير في جميع اللغات، ولا سيما اللغات القديمة منها، وكثيراً ما يؤدي إلى الالتباس، خصوصاً عندما نكثر مدلولاته كالخال والعين... ونأمل في الزمن الذي يضيعه المطالع في التفتيش عن المعنى الموافق للموضوع الذي يطالعه.. ولذلك نسوق النصح إلى هداة اللغة، أن يقلعوا جهدهم عن الألفاظ المشتركة في كتاباتهم، ولا سيما إذا كانت القرينة خفية المراد...»[93].

4 ـ **الأضداد**: قال: «أي نفع من وجود هذا الباب في اللغات أياً كانت، فإن الوقت لأثمن من أن يضاع في البحث عن مثل هذه الأمور التافهة، واللغات إنما وجدت للتفاهم من أيسر سبيل، لا للتعنيت وإرهاق الذهن فيما لا جدوى من ورائه، ولعل المجامع العربية اللغوية تعنى في المستقبل بهذه المسألة، مسقطة من المعاجم كل ما يولد الإيهام، أو يعد من الأحاجي والألغاز»[94].

5 ـ **الفروق**: قال: «ما من شيء أدل على اتساع لغة العرب وغناها من الفروق، غير أن ذلك وإن دل على دقة تصوُّر البدوي وفسحة خاطره، فإنه يحمل روّاد هذه اللغة على أن ينقلبوا عن موردها نافرين، ولا سيما في هذا العصر الذي ازدحمت فيه الحاجات، وضاقت وجوه الارتزاق، وأصبح الناس أميل إلى تعلم إحدى اللغات الحية في أسرع ما يمكن من الوقت»[95].

وإذا كان الأستاذ الخوري بطرس البستاني قد نصح مؤلفي المعاجم

---

(92) المصدر نفسه، ص16.
(93) أيضاً، ص17.
(94) المصدر نفسه، ص16.
(95) أيضاً، ص19.

الجديدة بحذف المهمل والمترادف والمشترك والأضداد والفروق من معاجمهم، فإن «الأستاذ عبد الله العلايلي كان أكثر توفيقاً فيما اقترحه في كتابه «مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد»[96]. إذ رأى أننا في حاجة إلى الأنواع التالية من المعجمات[97]:

1 ـ المعجم المادي، ويبحث على سنة المعاجم القديمة.

2 ـ المعجم العلمي، ويبحث في الاصطلاحات موزعة على حسب الاختصاص بحيث يكون للقانون جزء يختص به، وللاجتماع كذلك، وهكذا.

3 ـ المعجم الاصطلاحي، وهذا يكون على نسق الكليات لأبي البقاء، والتعريفات للجرجاني.

4 ـ المعجم التاريخي أو النشوئي، ويبحث في نشوء المادة وتطورها الاستعمالي، وتراوحها بين الحقيقة والمجاز، مقيدة بالعصور، ويكون على أسلوب مادي.

5 ـ المعجم المعلمي، وهو يضم جميعها باختصار[98].

وفي ضوء ما تقدم، فنحن بحق في حاجة إلى عدة أنواع من المعجمات منها:

أولاً: المعجم التاريخي[99]

نحن في حاجة إلى معجم تاريخي للغة العربية، يقوم على الأسس العلمية

---

(96) طبع هذا الكتاب في مصر سنة 1938م، وكان له دوي كبير في الندوات العلمية وبين المشتغلين بعلوم العربية؛ درس فيه مؤلفه حال العربية في عصرنا الحاضر، داعياً إلى وجوب «تغيير مناهج دراستنا اللغوية وطريقة قياسها في الوضع والاشتقاق وما يتبعه من أشكال الاستعمال»، وانظر المعجمات العربية ـ دراسة منهجية، ص215.

(97) المعجم العربي نشأته وتطوره، د/ حسين نصار 2/ 762، وانظر المعجمات العربية ـ دراسة منهجية، د/ محمد علي الرديني، ص215.

(98) المعجم العربي، د/ حسين نصار 2/ 762.

(99) المصدر نفسه، 2/ 164 ـ 165، بتصرف.

الثابتة، فهذا المعجم يعالج نشأة الألفاظ، ويقسمها إلى أنواع ثلاثة، بحسب طبيعة اللغة العربية[100]:

1 ـ **النوع الأول**: الألفاظ العربية في اللغات السامية.

2 ـ **النوع الثاني**: الألفاظ المعربة من الفارسية أو اليونانية أو اللاتينية وغيرها.

3 ـ **النوع الثالث**: الألفاظ العربية التي ابتكرها العرب والتي لا نجد لها نظيراً في الساميات.

أما النوع الأول فتندرج تحته أصناف أيضاً:

الصنف الأول: ألفاظ سامية قديمة تشترك فيها اللغات السامية جميعها أو أكثرها، وهي موجودة في العربية من السامية الأم مباشرة في أغلب الأحيان.

الصنف الثاني: وألفاظ سامية غير مشتركة في جميع الساميات، وإنما وجدت في السريانية أو العبرية ثم انتقلت إلى العربية.

فالمعجم التاريخي يتتبع نظائر اللفظ من الصنف الأول في جميع اللغات السامية ومعانيها فيها، ويتتبع في الصنف الثاني اللغة الأصلية للفظ، ثم الطريق الذي انتقل فيه إلى العربية، سواء أكان الطريق مباشراً بين اللغتين، أم عن طريق لغة أخرى سامية أم آرية، كما حدث في كثير من الألفاظ السريانية التي انتقلت إلى العربية عن طريق الفارسية.

ويستحسن في هذا الصنف (الثاني) أيضاً تتبع نظائره التي أخذتها لغة غير عربية من لغته الأم، لنرى الفروق بين ما اعتراه في العربية وفي غيرها حين انتقل إليها، ويحاول هذا المعجم أن يصل إلى التاريخ الذي انتقل فيه اللفظ إلى العربية، والصور التي تشكل بها، ثم يعالجه كبقية الأنواع الآتية.

أما المعرب فيعالجه كالصنف الثاني من الساميات، أعني: أصله، وطريقة انتقاله إلى العربية، وزمنه، وصوره فيها، ونظائره التي أخذتها اللغات الأخرى من لغته الأم.

---

(100) أيضاً، 2/ 764 ـ 765.

ويقتصر الأمر في الألفاظ العربية الخالصة على محاولة معرفة زمن ظهورها، وعند أيّ قبيلة، والصور التي ظهرت بها للمرة الأولى.

ثم تعالج هذه الأنواع المختلفة علاجاً واحداً، لأنها أصبحت عربية، فيتتبع المعجم تطورها في المعنى والصورة في العصور المختلفة، وربما كان ذلك في الأقاليم المتنوعة حتى يومنا هذا[101]، فهدف هذا المعجم كما يقول أكسفورد التاريخي الكبير[102]:

أ ـ الوصف الدقيق لمعنى الكلمة وأصلها وتاريخها.

ب ـ ومحاولة لإنجاح أمور ثلاثة:

1 ـ أن يبين كل كلمة: على أي أساس صارت عربية، وكيف؟ وفي أي صورة؟ وأي مدلول؟ وأي تطور في الصورة والمعنى طرأ عليها منذ ذلك الحين؟ وأي استعمالاتها هجر على مر الزمن؟ وأيها ما يزال باقياً؟ وفي أية استعمالات جيدة وبأي كيفية، ومتى؟.

2 ـ أن يصور هذه الحقائق بمجموعات من الشواهد يمتد زمنها منذ استخدامها الأول الذي ظهرت فيه الكلمة إلى ما وصلت إليه، فترد الكلمة مصورة تاريخها ومعانيها.

3 ـ أن يعالج كل كلمة على أساس الحقيقة التاريخية وحدها، ووفقاً لمناهج فقه اللغة الحديث ونتائجه.

ويجب أن يقتصر هذا المعجم على ميدان معين لا يتخطاه، فحدوده تشمل جميع الألفاظ التي وجدت في اللغة الأدبية أو الكلام وما أشبههما، ولا يحذف من ذلك شيئاً لا مشتركاً ولا مترادفاً وما إلى ذلك.

كذلك لا يحذف من المصطلحات إلا الخاص جداً، والذي يخص أو يهم المتخصصين وما لم يعرب، أما الأعلام (أسماء أشخاص أو قبائل أو أمم أو

---

(101) المعجم العربي، د/ حسين نصار 2/ 765.

(102) المصدر نفسه 2/ 765 نقلاً عن:

A new English Dictionary an Historical Principles, edited by Tames A. H. Hurray.

بقاع) فلا يتضمن منها إلا ما استعمل منها من دلالات أخرى غير العلمية، أو اشتقت منها صيغ استعملت في اللغة.

ولا يمكن تفسيرها إلا بالتعرض للأعلام، ولا يتضمن من الألفاظ والمعاني الواردة في لهجة إقليم من الأقاليم، إلا ما كان استمراراً للفظ، أو المعنى الفصيح، أو ذاع يوماً في لغة الأدب أو الحديث[103].

ثانياً: معاجم كبار الأدباء

ونحن نحتاج أيضاً إلى معجم خاص بكبار أدبائنا:

فالأدباء لهم نصيب كبير في إحياء الألفاظ، وإماتتها وتوجيهها وجهات مختلفة متنوعة، ومن أجل ذلك كانت آثارهم الأدبية، هي الحقول التجريبية التي يعتمد عليها في تاريخ الكلمات.

فالمعجم الذي نسعى إليه يمتاز بما يأتي[104]:

1 ـ أن يشمل جميع الأسماء والأفعال والحروف عند الأديب الذي نختاره.

2 ـ نرتب هذه الكلمات هجائياً من دون نظر إلى أصالة الحروف أو زيادتها.

3 ـ نرتب آثار هذا الأديب بحسب ظهورها كلما أمكن.

4 ـ نتتبَّع دوران كل لفظ فيها وندون العبارة بأكملها في كل استعمال تحته.

5 ـ نشير بعد ذلك مباشرة إلى الكتاب الذي وردت فيه، والمجلد والفصل والصفحة والسطر.

6 ـ إذا كان للكتاب أكثر من طبعة، لزم التنبيه على المستعملة منها.

7 ـ يفسر اللفظ في كل استعمال إن اختلف معناه.

ثالثاً: المعاجم اللغوية

الهدف الأساس من المعجم اللغوي، هو الإجابة عن الاستفسارات التي تدور في ذهن الإنسان والمتعلقة بالألفاظ، وإنّ قيمة أي معجم يمكن تقديرها

---

(103) المعجم العربي، د/ حسين نصار، 2/ 765 ـ 766.

(104) المعجم العربي نشأته وتطوره، د/ حسين نصار، 2/ 769 بتصرف، والمعجمات العربية ـ دراسة منهجية، د/ محمد علي الرديني، ص218.

بحسب الطريقة التي تفي بهذه الحاجات، والمواد التي تحتويها، للإجابة عن هذه الاستفسارات[105].

والمعجم اللغوي الخالص لا نتصوره تصور القدماء أو المحدثين، فالأولون خلطوا بين المعجمات ودوائر المعارف العامة، والمحدثون يريدون التخفف، ويقصدون منه حذف أجزاء من اللغة دون دراسة أو فحص، ونحن لا نستطيع أن نذهب هذا المذهب، وإنما نرى أن كل خطوة في عمل المعجم لا بد لها من دراسة دقيقة، بل إحصاء شامل، ونضع أمامنا فكرة الاستعمال، فنحن في حاجة إلى معان نستعملها لا نزين بها رفوف مكتباتنا فحسب، وإذ نراعي هذه الفكرة، لا بد لنا من معرفة دقيقة لمن يؤلف هذا المعجم؟ وحين نفكر هذا التفكير، نرى أنفسنا في حاجة إلى أنواع مختلفة من المعجمات.

فالمثقفون طبقات مختلفة، تمتد من التلميذ الصغير في المدرسة الثانوية إلى الأدباء والعلماء ذوي الثقافة العالية، إلى اللغويين المتخصصين. والمثقفون اليوم لا يقرؤون في منازلهم والمكتبات وحدها، بل يقومون بالرحلات البعيدة في الخلاء أو المصايف في أعالي الجبال أو الخارج، حيث لا تعرف العربية، ولا يوجد من كتبها إلا قدر ضئيل[106].

«فيجب ـ إذن ـ تحقيق المعاجم، وتصغير حجومها، بل جعل بعضها في حجم كتب الجيب، حتى يمكن أن تحمل، وتحمل معها كتب أخرى للقراءة»[107].

والذين يرومون استعمال المعجم غاية في العجلة، لا يريدون إضافة وقت في البحث عن شيء، وإنما يريدون اقتطاف ما دنا، أما البعيد فلا شأن لهم به، فيجب إذن أن يكون المعجم الحديث داني القطوف، يستطيع أن يعطيهم ما يريدون في أسرع وقت[108].

---

(105) المعجمات العربية ـ دراسة منهجية، د/ محمد علي الرديني، ص219.

(106) المعجم العربي، د/ حسين نصار 2/ 771 بتصرف.

(107) المصدر نفسه 2/ 771.

(108) أيضاً 2/ 771 بتصرف.

ونبتدىء بمعجمات الجيب، وهي ترمي إلى سد حاجة المكتبة، وذوي الأعمال، وإلى أن تستعمل في خارج المنازل، ويجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية[109]:

1 ـ أن تتحلى بالسهولة والإيجاز والثقة.

2 ـ أن لا تحتوي إلا على الكلمات والمعاني التي تكثر حاجة الناس إليها في هذه الأيام، وأن يحذف ما عدا ذلك.

3 ـ من الممكن الاستغناء عن الجزء الأصلي من الكلمة في بعض المشتقات بخط أفقي، مثل: ان (أي انفعل)، واست ـ (أي استفعل) وغيرهما. ولا تكرر الكلمات بتكرار معانيها اكتفاء بوضع فصلة بينها.

4 ـ أن تختصر التفسيرات.

5 ـ ويكتفى بالمرادف ما أمكن.

6 ـ وأن لا تورد عدة مرادفات للمعنى الواحد، بل يكتفى بالأشهر منها والأكثر استعمالاً.

7 ـ ويفضل أن تستخدم فيه رموز خاصة للإشارة إلى الألفاظ الدخيلة.

8 ـ يراعى في الطبع أن يكون بأحرف صغيرة، ما عدا عنوان المادة نفسها.

مقومات المعجم المقترح[110]:

إن المنهجية الموضوعية للمعجم العصري تتمثل في تحقيق عنصرين أساسيين، هما:

1 ـ فن العمل المعجمي.

2 ـ الصناعة المتمثلة في رغبة القائم بالمعجم في إجادته وإتقانه، فيخطط له ثم يوفيه حقه من الدراسة والإعداد له.

---

(109) المعجم العربي، 2/ 771، بتصرف.

(110) انظر المعجمات العربية ـ دراسة منهجية، د/ محمد علي الرديني، ص220.

وبمقدار صدق المعجم وإخلاص صاحبه في الجمع والاستقصاء لألفاظ اللغة، وبمقدار دقته في استخلاص المعاني من الاستعمال أو المواقف، وبمقدار أمانته في الرواية والنقل، وبمقدار حرصه على بيان ضبط الوحدات الصوتية، والوحدات الصرفية وبنية الكلمة، وتوفيقه إلى الأساليب الكفيلة بذلك، يكون ما يكسب من تقدير، إذ يكون حينذاك صورة اللغة المستعملة فعلاً.

وفي ضوء ما تمخض لدينا من تصور عن المعجمات العربية، القديمة والحديثة، نستطيع أن نضع تصوراً يمكن من خلاله أن نحقق الهدف المنشود لمعجم عصري في أي من العلوم التخصصية السالفة الذكر، ولا بد من أن يتوفر الأمران الآتيان[111]:

1 ـ معرفة دقيقة ومتأنية لمن يؤلف المعجم.

2 ـ والهدف منه.

وعلى ضوء هذين الأمرين، نقوم بالآتي:

1 ـ **مادة المعجم**: من حيث مداها وعددها، ودراسة موضوعية للألفاظ التي نروم إدخالها في المعجم، يتمثل بالدقة في ترتيب المواد وتنسيقها وضبطها، ودراسة مادة المعجم، من حيث اقتصارها على اللغة الفصيحة، أو ندخل فيها الكلمات العامة والدخيلة، أو المصطلحات العلمية والفنية أيضاً، وملاحظة ما يمكن أن يحتويه المعجم، فهل يتخذ صفة الموسوعية أو نجعله يرتكز على اللغة فقط؟.

2 ـ **طريقة معالجة كل كلمة**: من حيث تركيبها والاعتماد على المفردات على الاستعمال الحديث عند كبار أدبائنا وكتابنا، وأن يتضمن المعجم أنواع الجموع والأفعال من حيث نطقها، ومن حيث أصل الكلمة وتاريخها، ومعالجة توضيح المفردات واستخداماتها. فمن جملة الأمور التي يجب أن تؤخذ في الحسبان في صناعة المعجمات العربية، وبخاصة معجمات الطلاب التي يفترض أن تشارك في إغناء الحصيلة اللغوية اللفظية للباحث

---

(111) انظر المعجمات العربية ـ دراسة منهجية، د/ محمد علي الردبني، ص220 ـ 221.

سهولة تعريف الكلمات وبساطة شرحها، لكي يستطيع الباحث إدراك مدلولات هذه الكلمات من غير عناء لأن الشرح كما يقول الدكتور (جونسن) في مقدمة معجمه: «يتطلب استعمال مفردات أقل إيهاماً من الكلمة المراد شرحها، وهذا النوع من المفردات لا يمكن العثور عليه بسهولة دائماً»[112].

3 ـ **أن لا يحشى المعجم بالمفردات من جميع الأنواع**، وبكل ما أمكن من مصطلحات وعلوم.

4 ـ **طريقة التنظيم**: أن نطبق على المعجم النظام الألف بائي الحديث بصورة عامة.

5 ـ **أن نحل مشكلة الحروف المزيدة**: التي تشكل عائقاً في عملية وضعها في موضعين أو أكثر.

6 ـ **أن نستبعد من المعجم ما ورد في المعجمات القديمة من أخطاء وأوهام، وتصحيف**.

7 ـ **دراسة المعاني**: وهذا يتم على ما يأتي:

أ ـ يفضل دراسة المعاني المستعملة، أو التي تكثر الحاجة إلى معرفتها.

ب ـ دراسة المعاني غير المستعملة. ثم ترتيب هذه المعاني بحسب الهدف من المعجم، كالشائع، فالأقل شيوعاً ثم ترتيب ذلك تاريخياً، أو ما إلى ذلك.

جـ ـ تفسير المعاني بعبارات واضحة، يتمثل بالأمثلة الدقيقة، وبالرسوم المعبرة، بحيث لا تحتوي على ألفاظ يحتاج المرء إلى الكشف عنها لمعرفة معناها.

8 ـ **التقليل من التفسير بالمرادفات كلما أمكن**: فمثلاً: إذا فسرنا اخترنا المرادف الأقل شيوعاً ووضوحاً.

---

(112) علم اللغة وصناعة المعاجم، د/ علي القاسمي، ص202.

9 ـ **يجب التفريق بين المعاني المختلفة من المادة الواحدة والصيغ المختلفة:** من الأفعال والأسماء والأفعال المتعدية واللازمة، بحيث نجعل لكل ذلك قسماً معيَّناً من المادة.

10ـ **أن نميز بين أبواب الأفعال وتصريفات الأسماء والصفات:** تذكيرها وتأنيثها، والحروف بالرموز التي توضع بعدها مباشرة.

11ـ **الشواهد التوضيحية:** لا نعني بالشواهد التوضيحية، أو ما يسمى أحياناً بالأمثلة السياقية Contextual Examples ـ هنا ـ تلك التي دأب المعجميون القدامى على ذكرها، لإثبات وجود الكلمة، أو وجود أحد معانيها في لغة العرب، أو لاستخلاص تعريف كلمة، أو استنباط قاعدة نحوية أو بلاغية، وإنما نقصد بها تلك الشواهد التي تذكر لتوضح للقارىء معاني الكلمات وطرق استعمالها، وتميز بين مدلولاتها الدقيقة، وتفرق بين ما قد يبدو متشابهاً في ذهن هذا القارىء منها، ولا فرق في أن يكون الشاهد التوضيحي جملة أو عبارة نثرية أو بيتاً من الشعر. إن السياق الذي يخلفه الشاهد التوضيحي سواء أكان نثراً أم شعراً، يعمل على تحديد معنى الكلمة ووصف توزيعها الدلالي، بما يحتويه من قرائن لفظية أو معنوية.

12ـ **مقدمة المعجم:** أن يحتوي المعجم على مقدمة لتوضيح استعماله.

13ـ **الملاحق:** أن يشتمل المعجم على مواد إضافية ملحقة في نهايته، مثل جداول إحصائية، وقوائم تأريخية، ولوحات مصورة، وقوائم بالتراجم، ورموز وعلاقات، وكشافات... الخ.

14ـ **الشكل:** العناية بفن الإخراج، الذي يشمل جودة طباعة المعجم، ونوع الورق، وكذا نوع الحروف المستخدمة من جهة، وحسن المظهر، وكون الصور والرسوم، والخرائط ملونة من جهة أخرى.

إن معجمات اللغات الحية، اجتازت اليوم مرحلة الفنون، وأصبحت صناعة، تحشد للعمل فيها طوائف عديدة من الأعلام، ومن رجال الفن الجهابذة، كل واحد منهم يعمل في نطاق اختصاص معلوم، والمعجم اللغوي أو العلمي الذي نريده للعربية، يجب أن لا ينحصر تأليفه في لجنة كبار علماء

اللغة للإشراف على إخراجه، وإنما لا بد له من علماء في اللغة إلى جانب متخصصين بمختلف العلوم الأخرى، يتوزعون مواده، ويسهمون في الإشراف على مختلف أقسامه، كما لا بد له من رجال يتقن الواحد منهم فناً من الفنون اللازمة لإخراج معجم حديث، يعملون جميعاً في تنسيقه وتبويبه وتزيينه وطباعته، حتى يخرج للناس المعجم العربي المنشود»[113].

المصادر والمراجع

- أغلاط اللغويين الأقدمين، أنستاس الكرملي، مطبعة الأيتام ـ بغداد، 1352هـ/ 1933م.
- أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد، سعيد الشرتوني، مطبعة مرسلي اليسوعية ـ بيروت، 1307 ـ 1311هـ/ 1889 ـ 1893م.
- تنبيهات اليازجي على محيط البستاني، إبراهيم اليازجي، تحقيق د/ سليم شمعون وجبران النحاس، مطبعة صلاح الدين الأيوبي ـ الإسكندرية، 1351هـ/ 1976م.
- الجاسوس على القاموس، أحمد فارس الشدياق، مطبعة الجوائب.
- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، د/ محمد ضاري حمادي، دار الحرية للطباعة ـ بغداد، 1981م.
- دراسات في القاموس المحيط، د/ محمد مصطفى رضوان، مطابع الشروق ـ بيروت، 1392هـ/ 1973م.
- دلالة الألفاظ، د/ إبراهيم أنيس، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، عام 1980م.
- الرسائل المتبادلة بين الكرملي وتيمور، تحقيق كوركيس عواد وغيره، وزارة الإعلام، بغداد 1394هـ/ 1974م.
- الزبيدي في تاج العروس، د/ هاشم طه شلاش، طبع رونيو رسالة دكتوراه، جامعة بغداد كلية الآداب قسم اللغة العربية، 1397هـ/ 1977م.

(113) المعجم العربي بين الماضي والحاضر، د/ عدنان الخطيب، ص99.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، الجوهري، تحقيق د/ أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي ـ القاهرة، 1375هـ/ 1956م.
- الصحاح ومدارس المعجمات العربية، د/ أحمد عبد الغفور عطار، ط2، مطابع دار العلم للملايين ـ بيروت، 1386هـ/ 1965م.
- العربية الفصحى، هنري فليش، تعريب د/ عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت، 1966م.
- علم اللغة وصنعة المعجم، د/ علي القاسمي، جامعة الرياض ـ الرياض، 1395هـ/ 1975م.
- فقه اللغة، د/ علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ القاهرة، (د.ت).
- القاموس المحيط، الفيروز أبادي، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ـ مصر، 1301هـ.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر ـ بيروت، 1375 ـ 1376هـ/ 1955 ـ 1956م.
- المباحث العربية في العراق ومشكلة العربية العصرية، د/ مصطفى جواد، مطبعة العاني ـ بغداد، 1385هـ/ 1965م.
- مجلة العرب، الرياض، العدد 92.
- مجلة العربي، الكويت.
- مجلة اللسان، الرباط، العدد 22.
- مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد.
- مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق.
- المعاجم العربية، د/ عبد الله درويش.
- المعجمات العربية ـ دراسة منهجية، د/ محمد علي عبد الكريم الرديني، ط1، منشورات جامعة ناصر، مطابع عصر الجماهير، ليبيا، 1403هـ.
- المعجم العربي ـ بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، رياض قاسم زكي، دار المعرفة ـ بيروت، 1406هـ/ 1987م.
- المعجم العربي بين الماضي والحاضر، د/ عدنان الخطيب، منشورات معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ـ القاهرة، 1967م.
- المعجم العربي ـ نشأته وتطوره، د/ حسين نصار، ط2، دار مصر للطباعة ـ القاهرة، 1968م.

- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أخرجه إبراهيم مصطفى وآخرون، مطابع دار المعارف ـ مصر، 1393هـ/ 1973م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده.
- المنجد في اللغة والأدب والعلوم، لويس المعلوف وفرديناند توتل، المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت، 1376هـ/ 1956م.
- مولد اللغة، أحمد رضا العاملي، نشر الدكتور نزار رضا العاملي، مطبعة سميا ـ بيروت، 1375هـ/ 1956م.